

دور التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي

Dealing with financial corruption

شيخ عبد القادر

مالية بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر

Abdelkader.chikh@univ-biskra.dz

خالدي لزهري

الاقتصاد الرقمي، جامعة الجيلالي بونعامة

lazharkhaldi83@gmail.com

تاريخ القبول: 26/08/2021

تاريخ الاستلام: 02/08/2021

الملخص

وجود التدقيق الخارجي داخل المؤسسة يعتبر بمثابة الركيزة الأساسية التي تحد من الفساد المالي، وبالتالي حماية الإقتصاد الوطني والخزينة العمومية من نهب المال العام، وهذا راجع للدور الذي يقوم به محافظ الحسابات من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية للمؤسسة ومحاربتها للفساد المالي، ويفرض هذا الدور على محافظ الحسابات استقلالية وحيادية في إبداء الرأي عن القوائم المالية وهذا مايلزم توفر الكفاءة المهنية والخبرة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، محافظ الحسابات، الفساد المالي.

التصنيف: JEL

Abstract:

The presence of external audit within the institution is the main pillar that limits financial corruption, thereby protecting the national economy and the public treasury from looting public funds, and this is due to the role of the account commissaries by giving confidence to the financial statements of the foundation and fighting it. Of financial corruption, this role imposes on the account commissaries an independent and impartial expression of opinion on the financial statements, which requires professional competence and expertise.

Key words: external audit, account commissaries, financial corruption

المؤلف المرسل: خالدي لزهري ، الإيميل: lazharkhaldi83@gmail.com

1. المقدمة:

تعتبر الجزائر كباقي الدول كان لها جهد كبير في مكافحة الفساد المالي بصفة عامة والغش والخطأ بصفة خاصة من خلال الإصلاحات التي عرفتتها الجزائر في السنوات الأخيرة والتطورات في بيئة العمل المحاسبي والتدقيقي بدأت بإصدار القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) والقانون 01-10 المتعلق بتنظيم مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، كما أصدر المجلس الوطني للمحاسبة إلى غاية سبتمبر 2018، 16 معياراً جزائرياً للتدقيق (NAA) مستمدة من المعايير الدولية للتدقيق الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

■ **الإشكالية الرئيسية:** استناداً إلى موضوع البحث تم صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

ما هو دور التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي؟
- ما مدى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف حالات الفساد المالي؟
- ماهي إجراءات الحد من عمليات الإحتيال المالي؟
- **أهداف الدراسة:** يعد الهدف الرئيسي للبحث هو إبراز دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد

المالي عن طريق:

- التعرف على مدى مساهمة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي؛
- التعرف على مدى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف حالات الفساد المالي؛
- الوصول إلى إجراءات تحد من عمليات الإحتيال المالي.

■ **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال أدواته للوصف والتحليل لتوضيح دور التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي ، من خلال المسح بطريقة العينة لجمع البيانات.

2. عموميات نظرية لتدقيق الحسابات

1.2. مفهوم تدقيق الحسابات: تتعدد التعريفات ومن أبرزها نذكر مايلي:

- **تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية سنة 1972:** "هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي, التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية, وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة" (توفيق، 2006، صفحة 2).

- **تعريف الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد والمحاسبة:** إن هدف التدقيق من الناحية المالية هو التعبير عن رأي إذا ما كانت هذه النتائج المالية لآخر السنة تعطي صورة صادقة وحقيقية عن أعمال المؤسسة مع التأكد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في المؤسسة. (أحمد، 2015، صفحة 10).

2.2. **أهمية تدقيق الحسابات:** تنبع أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشأة وتربطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها، ومن هذه الفئات مايلي: (رزق، 2015، صفحة 39)

- إدارة المشروع التي تعتمد على البيانات المحاسبية المدققة في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه.

- المستثمرون اللذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم.

- الجهات الحكومية التي تعتمد على القوائم المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة وفرض الضرائب.

- المقرضون والبنوك اللذين يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، بحيث تساعدهم في التعرف على الوضع المالي للمنشآت التي تقوم بتقديم قروض أو تسهيلات ائتمانية لهم.

3.2. **مفهوم التدقيق الخارجي:** هو المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي في محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصدقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرين، البنوك). (مسعود و محمد التهامي، 2005، صفحة 30)

4.2. أنواع المراجعة الخارجية:

نفرد بين ثلاثة أنواع من المراجعة الخارجية لكل منها فروق يمكن حصرها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين أنواع المراجعة الخارجية

البيانات	مراجعة قانونية	مراجعة تعاقدية	مراجعة قضائية
طبيعة الحجم	مؤسسية، ذات طابع عمومي	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف الإدارة العامة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات، ومعلومات مجلس الإدارة	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
المدة	مهنة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهنة محددة حسب الاتفاقية	مهنة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
مبدأ عدم التدخل في التسيير	يجب احترامه تماما	يحترم مبدئيا لكن له تقديم إرشادات في التسيير	ينبغي احترامه
إرسال التقارير إلى	مجلس الإدارة، الجمعية العامة (عادية، غير عادية)	المديرية العامة، مجلس الإدارة	إلى القاضي المكلف بالقضية
شروط ممارسة المهنة	التسجيل في الجمعية الوطنية لخبراء المحاسبة، محافضي الحسابات	التسجيل مبدئيا في الجمعية الوطنية	التسجيل لدى خبراء المحاسبة لدى مجلس القضاء
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	عادة من طرف القضاء بعد طلب المؤسسة	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
الانتخاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد من طرف

طريقة العمل المتبعة	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات، مراقبة قانونية	تقييم الإجراءات، تقييم المراقبة الداخلية، مراقبة الحسابات	القاضي
طريقة تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة			

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص ص 29، 30. نقلا عن: مريم لكحالي، عقبة عبد الكبير، مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص 12.

3. الإطار النظري للفساد المالي

1.3. مفهوم الفساد: للفساد العديد من التعاريف وسنقتصر على أهمها:

- الفساد عند جمهور الفقهاء الإسلاميين يطلق على مخالفة فعل المكلف للشرع أيّا كان وجه المخالفة، وينبغي على هذا عدم ترتيب الآثار الشرعية على التصرفات القولية وعدم سقوط القضاء في العبادات، وهو بذلك عندهم مرادفا للبطالان في معظم استعمالاته. (عبد العالي ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، 2013، صفحة 18)
- وعرفته موسوعة العلوم الاجتماعية أنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، وأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية وإقتصادية وإجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، أما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص. (مسعود ل.، 2017، صفحة 196)

2.3. مفهوم الفساد المالي: يقصد بالفساد المالي ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح، ويقصد به أيضا الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي.

وبالتالي يمكن تعريف الفساد المالي على أنه جريمة أخلاقية وقانونية وإقتصادية، تنشأ ضمن بيئة تتصف بالضعف القانوني والردع الميداني، قد يكون الدافع إليها سياسياً أو اجتماعياً أو إقتصادياً في غياب الضمير الأخلاقي، والنزاهة الوظيفية، فتؤدي آثاره إلى تدمير الطاقات الوطنية وهدر الثروات المحلية وتعطيل برامج

التنمية، ومنه ترسيخ التخلف في جميع المجالات خاصة الاقتصادية. (إيمان، معضلة الفساد المالي في الجزائر، 2018، صفحة 354)

3.3. أشكال الجرائم المتعلقة بالفساد المالي:

قد تأخذ جرائم الفساد المالي عدّة أشكال نذكر منها ما جاء في القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد:

1.3.3. الرشوة: عرّفها القانون رقم 06-01 في القطاع العام والخاص في المادتين 25 و40 منه على أنّها كل شخص وعد أو عرض أو منح، بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة على موظفاً عمومياً أو أي شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأي صفة كانت، سواء كان ذلك لصالح الموظف نفسه أو الشخص الذي يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم بأداء عمل أو الإمتناع عن أداء عمل من واجباته، كل موظف عمومي أو شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأي صفة، يطلب أو يقبل بشكل مباشر أو غير مباشر، مزية غير مستحقة سواء لنفسه أو لصالح شخص آخر أو كيان لكي يقوم بأداء عمل أو الإمتناع عن أداء عمل مما يشكل إخلالاً بواجباته (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 10/08)

2.3.3. الإختلاس: عرّفه القانون رقم 06-01 في القطاعين العام والخاص في المادتين 29 و41 منه على أنّه كل موظف عمومي يختلس أو يتلف أو يبدد أو يحتجز عمدا وبدون وجه حق أو يستعمل على نحو غير شرعي لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم وظائفه أو بسببها. وكل شخص يدير كياناً تابعاً للقطاع الخاص، أو يعمل فيه بأية صفة أثناء مزاولته نشاط إقتصادي أو مالي أو تجاري، تعمد اختلاس أية ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم مهامه. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 10/09)

3.3.3. الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم: عرّفها القانون رقم 06-01 في المادة 31 منه، بأنّها كل موظف عمومي يمنح أو يأمر بالإستفادة، تحت أي شكل من الأشكال ولأي سبب كان، ودون ترخيص من القانون، من إعفاءات أو تخفيضات في الضرائب أو الرسوم العمومية أو يسلم مجانا محاصيل مؤسسات الدولة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 09)

4.3.3. الإمتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية: عرّفها القانون 06-01 في المادة 26 منه، بأنها كل موظف عمومي يقوم بإبرام عقد أو يؤشر أو يراجع عقداً أو اتفاقية أو صفقة أو ملحفاً مخالفاً بذلك الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير. وكل تاجر صناعي أو حرفي أو مقاول من القطاع الخاص، أو بصفة عامة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم ولو بصفة عرضية، بإبرام عقد أو صفقة مع الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات أو الهيئات العمومية الخاضعة للقانون العام أو المؤسسات العمومية الإقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ويستفيد من سلطة أو تأثير أعوان الهيئات المذكورة من أجل الزيادة في الأسعار التي يطبقونها عادة أو من أجل التعديل لصالحهم في نوعية المواد أو الخدمات أو آجال التسليم أو التموين. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 09/08)

5.3.3. استغلال النفوذ: عرّفها القانون 06-01 في المادة 32 منه، بأنها كل من وعد موظفاً عمومياً أو أي شخص آخر بأية مزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحريض ذلك الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو من سلطة عمومية على مزية غير مستحقة لصالح المحرض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر. وكل موظف عمومي أو أي شخص آخر يقوم بشكل مباشر أو غير مباشر، بطلب أو قبول أية مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص آخر لكي يستغل ذلك الموظف العمومي أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على منافع غير مستحقة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 09)

6.3.3. تبييض الأموال: عرّفها القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في مادّته الثانية بأنه يعتبر تبييضاً للأموال: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2005، صفحة 04)

- تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الممتلكات، على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله.

- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية.
- اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك أنها تشكل عائدات إجرامية.
- المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها والمساعدة أو التحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه.

4 الجانب التطبيقي للدراسة:

يتناول هذا الجزء الأداة التي تم الاستعانة بها في جمع المعلومات، وإلى مختلف الأساليب الإحصائية التي استخدمناها في تحليلنا الإحصائي للاستبيان، وبعدها نقوم باختباره من خلال تحليل صدقه وثباته.

1.4 أداة جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة

- أداة جمع البيانات: بعد استرجاع الاستبيان والفرز النهائي له وحصر الصالح منه، قمت بترميز الإجابات وإفراغها في برنامج الجداول EXCEL لسنة 2007، كما اعتمدت على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V23 الذي يعتبر من البرامج الإحصائية المتقدمة التي تستخدم في إدارة البيانات وتحليلها ولكونه يغطي عددا كبيرا من الأساليب الإحصائية التي تساعد في تلخيص بيانات الدراسة، حيث اعتمدت على الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ المتوسط الحسابي: وذلك بحساب المتوسط الحسابي لكل عبارة وكذلك المحاور.
- ✓ الانحراف المعياري: للتعبير عن تشتت مفردات العينة.
- ✓ التوزيع التكراري والنسب المئوية: وذلك لوصف الإجابات المحصل عليها.
- ✓ معامل ألفا كرونباخ: وذلك لقياس مدى قوة العلاقة بين العبارات والتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- ✓ اختبار T

■ **وصف عينة الدراسة:** تم اختيار عينة البحث والتي اشتملت على مجموعة المدققين الخريجين والذين بلغ عددهم 67 شخص، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS قمنا بحساب النسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية للعينة المبحوثة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): مواصفات عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة % المئوية
01	الجنس	انثى	27	40.3
		ذكر	40	59.7
02	الفئة العمرية	أقل من 30	23	34.3
		31-40	16	23.9
		41-50	12	17.9
		أكثر من 50	16	23.9
03	المؤهل العلمي	ليسانس	10	14.9
		ماستر	40	59.7
		دراسات عليا	17	25.4
05	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	21	31.3
		5-10 سنوات	26	38.8
		أكثر من 10 سنوات	20	29.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss v23.

التعليق: من نتائج الجدول نجد أن أغلبية المبحوثين في الدراسة ذكور، أما فيما يخص الفئة العمرية الطاغية بنسبة 55.6% من فئة أقل من 30 سنة هي الفئة العمرية الطاغية والمؤهلات علمية مرتفعة ومتنوعة مع غلبة أصحاب شهادة الماستر، ومعظم المبحوثين متوسطون الخبرة بين (5-10 سنوات) .

ثانيا: صدق الأداة وثباتها

للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث يجب أن يكون أكبر من 0,60 وحساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لقياس الصدق، ويجب أن يكون أكبر من 0,70.

جدوا رقم(03): صدق وثبات الدراسة

الرمز	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات "الفا كرونباخ"	معامل الصدق
X	مدى مساهمة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي	08	0.708	0.841
Y	مدى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف حالات الفساد المالي	08	0.799	0.893
Z	إجراءات الحد من عمليات الإحتيال المالي	08	0.786	0.886
W	العوائق التشريعية والتنظيمية التي تحد من مهمة محافظ الحسابات	08	0.778	0.882
	إجمالي المحاور	32	0.924	0.961

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V23

التعليق: يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لمحاور الدراسة تجاوز الحد الأدنى له حيث بلغ الإجمالي 0.924، هذا يعني أن عبارات الاستمارة تتصف بثبات النتائج مع إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين عبارات كل محور من محاور الدراسة كما قدر معامل الصدق الإجمالي للاستمارة 0.961

وهنا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها في تحليل النتائج.

2.4 تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة لمحاور الدراسة

أولاً: تحليل لآراء العينة حول محور " مدى مساهمة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي "

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T قيمة	درجة الموافقة
تأكد محافظ الحسابات من مدى التزام المؤسسة بالشفافية والإفصاح يساعد على الوقاية من الفساد المالي.	2.1104	0.97503	27.634	غير موافق
تقيد محافظ الحسابات بأخلاقيات المهنة يفرض عليه القيام بالدور المنوط به بكل فعالية.	1.9877	0.86772	29.246	غير موافق
يحرص محافظ الحسابات على إبلاغ إدارة المؤسسة بالأخطاء والغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره.	1.9877	0.82098	28.431	غير موافق
يتضمن تقرير محافظ الحسابات معلومات تفيد بوجود فساد مالي في المؤسسة محل المراجعة في حالة اكتشافها.	1.8282	0.72767	35.736	موافق
إن توافر الإستقلالية والحياد يعزز الثقة في التقارير التي يعدها محافظ الحسابات.	2.0368	0.98015	44.511	موافق
الالتزام بالأسس والمبادئ التي تحكم ممارسة مهنة محافظ الحسابات تعطي مصداقية للبيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة.	3.4172	0.87748	50.790	موافق
المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات تلزمه على بذل العناية اللازمة لحماية أموال المؤسسة.	3.4908	0.97697	45.377	موافق
تأكيد محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية دليل على عدم وجود أي شكل من أشكال الفساد المالي.	3.6196	0.89034	51.904	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V23

من خلال معالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بوجهة نظر المهنيين والأكاديميين حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي كان المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجات موافقتهم يتراوح بين القيمة (4.2-5) أي درجة موافق ، بقيمة (4.325) ومنه نستنتج أن محافظ الحسابات يساهم بدوره في محاربة الفساد المالي .

ثانياً: تحليل لآراء العينة حول محور "مدى مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف حالات الفساد المالي"

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T قيمة	درجة الموافقة
يتحمل محافظ الحسابات مسؤولية اكتشاف الفساد المالي.	3.6074	0.86378	53.319	موافق
إذا تم اكتشاف الفساد المالي لاحقاً يعد محافظ الحسابات مقصراً في القيام بواجباته.	3.6380	0.91505	50.760	موافق
يعد محافظ الحسابات مسؤولاً عن اكتشاف التصرفات غير القانونية التي تقوم بها المؤسسة محل التدقيق.	3.5890	0.90765	50.483	موافق
يعتبر محافظ الحسابات مسؤولاً اتجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بسبب الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله.	3.7055	0.87441	54.104	موافق
يعتبر محافظ الحسابات مسؤولاً اتجاه المساهمين ومستخدمي القوائم المالية عن الضرر المتحقق بسبب الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله.	3.6135	0.84126	54.839	موافق
تعد إدارة المنشأة مسؤولة عن اكتشاف الأخطاء والفساد المالي.	3.3313	1.12247	37.891	موافق
تنظيم جلسات بين أعضاء فريق العملية لمناقشة وفهم احتمال التحريفات المادية للقوائم المالية الناتجة عن الغش أو الخطأ.	3.4969	1.10763	40.308	موافق
تدقيق التقديرات المحاسبية التي قد ينتج عنها تحريفات مادية.	3.5153	1.02654	43.721	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V23

من خلال معالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بوجهة نظر المهنيين والأكاديميين حول مدى مسؤولية محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي كان المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجات موافقتهم يتراوح بين القيمة (3.4-4.2) أي درجة موافق، بقيمة (4.0954) ومنه نستنتج أن محافظ الحسابات يعد مسؤولاً عن اكتشاف حالات الفساد المالي من خلال ممارسته للشك المهني أثناء أداء مهامه من أجل الوصول إلى حالات الغش المتعمدة والأخطاء،

ثالثاً: تحليل آراء العينة حول محور " إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي "

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T قيمة	درجة الموافقة
تعد بيئة العمل التي يسودها الصدق والاستقامة والأمانة من إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي.	3.7117	0.86584	54.730	موافق
يعد عدم السماح بالجمع بين أعمال تتضارب فيها المصالح من إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي.	3.5399	0.95093	47.526	موافق
تعد لائحة أداب المهنة وأخلاقيات العمل من إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي.	3.6564	0.81937	56.974	موافق
يعد إعاقه التواطؤ من إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي.	3.5828	0.88761	51.532	موافق
يعد المخبرون السريون من إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي.	3.6074	0.86378	53.319	موافق
تعد العقوبة من إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي.	3.6380	0.91505	50.760	موافق
تعد الخطوط الساخنة من إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي.	3.5890	0.90765	50.483	موافق
يعد تقديم الحسابات الشخصية السنوية من إجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي.	3.7055	0.87441	54.104	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V23

من خلال معالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بوجهة نظر المهنيين والأكاديميين حول الإجراءات التي تحد من الفساد المالي كان المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجات موافقتهم يتراوح بين القيمة (3.4-4.2) أي درجة موافق، بقيمة (4.1795) ومنه نستنتج بأن هناك إجراءات للحد من الفساد المالي تتمثل في تشديد العقوبات، وإبلاغ الهيئات الإدارية المعنية في حال اكتشاف غش أو خطأ، وكذلك تبليغ الجهات الحكومية المختصة في حالة عدم استجابة الإدارة رغم وجود دلائل تثبت عملية الاحتيال.

رابعاً: تحليل آراء العينة حول " العوائق التشريعية والتنظيمية التي تحد من مهمة محافظ الحسابات "

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T قيمة	درجة الموافقة
هناك بعض القوانين والتنظيمات تعرقل السير الحسن لمهنة محافظ الحسابات.	3.5215	0.97713	46.011	موافق
التأخر في تقديم الأدلة، وعدم الحصول على قرائن كافية للقيام بعملية التدقيق يحد من عملية اكتشاف الغش.	3.7117	0.86584	54.730	موافق
إجابات على استفسارات غير متوافقة وغامضة وغير جديرة بالتصديق تعرقل مهمة محافظ الحسابات في اكتشاف الغش.	3.5399	0.95093	47.526	موافق
على الرغم من مدى قوة الجرد الفعلي كدليل إثبات في اختبارات التدقيق، فإنه يعتبر قرينة غير كافية للتحقق من المخزون السلعي الظاهر بقائمة المركز المالي.	3.6564	0.81937	56.974	موافق
تعارض في السجلات المحاسبية تعرقل من مهمة محافظ الحسابات.	3.5828	0.88761	51.534	موافق
العلاقات الغير عادية بين محافظ الحسابات والإدارة تشكل حاجزاً بالنسبة لمحافظ الحسابات.	3.6074	0.86378	53.319	موافق
عدم وجود قانون لأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني تنظم مهنة محافظ الحسابات.	3.6380	0.91050	50.760	موافق
عدم النص على أتعاب محافظ الحسابات مع حجم مسؤوليته وتحديد بالتفاوض مع العميل تقلل من استقلالته وتحد من مهمته الرقابية.	3.8590	0.90765	50.483	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V23

من خلال معالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بوجهة نظر المهنيين والأكاديميين حول ما إذا كانت توجد عوائق تشريعية وتنظيمية تحد من مهمة محافظ الحسابات كان المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجات موافقتهم يتراوح بين القيمة (3.4-4.2) أي درجة موافق، بقيمة (3.8791) ومنه نستنتج أنه توجد عوائق تشريعية وتنظيمية تحد من مهمة محافظ الحسابات من خلال التأخر في تقديم الأدلة أو عدم الحصول على قرائن كافية للقيام بعملية التدقيق، وكذلك عدم وجود قانون لأخلاقيات المهنة وقواعد

السلوك المهني لتنظيم مهنة محافظ الحسابات، بالإضافة إلى وجود قوانين ونصوص تشريعية تعرقل السير الحسن لمهنة محافظ الحسابات.

تحليل إجمالي المحاور: تم استخدام T للعينة من أجل معرفة آراء عينة الدراسة في ما يخص محاور الاستبيان والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

رقم المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	معامل الاختلاف	الترتيب	قيمة T	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
X	2.5046	0.49572	50.10	19.792	4	64.506	.000	موافق
Y	3.5673	0.74094	71.30	20.770	1	61.468	.000	موافق
Z	3.3865	1.00747	67.70	29.749	3	42.916	.000	موافق
W	3.5309	0.76447	70.60	21.651	2	58.968	.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS V23

1.5. اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يساهم محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي

من خلال معالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بوجهة نظر المهنيين والأكاديميين حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي كان المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجات موافقتهم يتراوح بين القيمة (4.2-5) أي درجة موافق بشدة، بقيمة (4.325) ومنه نستنتج أن محافظ الحسابات يساهم بدوره في محاربة الفساد المالي وهذا مايبثت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يعد محافظ الحسابات مسؤولاً عن اكتشاف حالات الفساد المالي

من خلال معالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بوجهة نظر المهنيين والأكاديميين حول مدى مسؤولية محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي كان المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجات موافقتهم يتراوح بين القيمة (3.4-4.2) أي درجة موافق، بقيمة (4.0954) ومنه نستنتج أن محافظ الحسابات يعد مسؤولاً عن اكتشاف حالات الفساد المالي من خلال ممارسته للشك المهني أثناء أداء مهامه من أجل الوصول إلى حالات الغش المتعمدة والأخطاء، وهذا مايبثت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: هناك إجراءات للحد من الفساد المالي

من خلال معالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بوجهة نظر المهنيين والأكاديميين حول الإجراءات التي تحد من الفساد المالي كان المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجات موافقتهم يتراوح بين القيمة (3.4-4.2) أي درجة موافق، بقيمة (4.1795) ومنه نستنتج بأن هناك إجراءات للحد من الفساد المالي تتمثل في تشديد العقوبات، وإبلاغ الهيئات الإدارية المعنية في حال اكتشاف غش أو خطأ، وكذلك تبليغ الجهات الحكومية المختصة في حالة عدم استجابة الإدارة رغم وجود دلائل تثبت عملية الإحتيال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: توجد عوائق تشريعية وتنظيمية تحد من مهمة محافظ الحسابات

من خلال معالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بوجهة نظر المهنيين والأكاديميين حول ما إذا كانت توجد عوائق تشريعية وتنظيمية تحد من مهمة محافظ الحسابات كان المتوسط الحسابي المرجح العام لدرجات موافقتهم يتراوح بين القيمة (3.4-4.2) أي درجة موافق، بقيمة (3.8791) ومنه نستنتج أنه توجد عوائق تشريعية وتنظيمية تحد من مهمة محافظ الحسابات من خلال التأخر في تقديم الأدلة أو عدم الحصول على قرائن كافية للقيام بعملية التدقيق، وكذلك عدم وجود قانون لأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني لتنظيم مهنة محافظ الحسابات، بالإضافة إلى وجود قوانين ونصوص تشريعية تعرقل السير الحسن لمهنة محافظ الحسابات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

6. الخاتمة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة دور التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي، من خلال تقييم محافظ الحسابات بمسؤولياته، وتظهر أهمية محافظ الحسابات من خلال مساهمته في الحد من الفساد المالي، والإجراءات التي يقوم بها للحد من عمليات الإحتيال المالي، ومعرفة ما إذا كانت توجد عوائق تشريعية وتنظيمية تحد من مهمته.

نتائج الدراسة:

بناءً على ماتم التطرق إليه في الجانب النظري والتطبيقي تم التوصل إلى النتائج التالية:

- توافر إستقلالية وحياد محافظ الحسابات.

- الخبرة المهنية تساهم في اكتشاف الإحتيال المالي.
- يتحمل محافظ الحسابات مسؤولياته المدنية والجنائية والتأديبية.
- التزام محافظ الحسابات بالنصوص التشريعية التي تلزمه على التبليغ بالأحداث الجنحية المكتشفة.
- عدم وجود عقوبات صارمة تردع مرتكبي الفساد المالي، وعدم توفر الحماية للمبلغين عن الفساد المالي.
- ضعف الإجراءات الوقائية للحد من الفساد المالي والتي نص عليها القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- ارتكاز المسؤوليات والصلاحيات في يد المدراء العامين وسيطرتهم على معظم القرارات مما أدى إلى زيادة انتشار الفساد المالي .
- عدم وجود قانون لأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني لتنظيم مهنة محافظ الحسابات.
- عدم وجود الزام لمحافظي الحسابات في الجزائر بتطبيق معايير تدقيق محددة سواء الدولية أو المحلية التي صدرت بالتدرج لكن لم يصدر معها تاريخ التطبيق.
- عدم النص على أتعاب محافظ الحسابات مع حجم مسؤولياته، حيث يتم تحديدها بالتفاوض مع العميل.
- طرق التعيين الحالية لمحافظ الحسابات تعتبر عائقاً في مهمة محافظ الحسابات.
- عدم المتابعة القانونية للفساد يؤثر سلباً على مهمة محافظ الحسابات.
- عدم السماح بالجمع بين أعمال تتضارب فيها المصالح يحد من عمليات الإحتيال المالي.
- تقع مسؤولية ارتكاب الغش على المؤسسة والإدارة ويقوم محافظ الحسابات عند تأدية مهامه باكتشافها والإبلاغ عنها.
- ضرورة ممارسة الشك المهني والإحتياط وبذل العناية المهنية اللازمة للقيام بمهمة التدقيق.

التوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي أظهرت وجود الدور الإيجابي للتدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي، إلا أن الأمر لا زال يتطلب بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه، ولهذا يمكن اقتراح بعض التوصيات التي تمكن محافظي الحسابات من الحد من تفشي الفساد المالي، نذكر منها مايلي:
- العمل على سرعة إصدار معايير مهنية خاصة بالجزائر، وإلزام المراجعين الخارجيين بالالتزام بها.
 - العمل على زيادة الإهتمام بالتأهيل العلمي والعملية لمحافظي الحسابات، لتوسيع الآفاق الفكرية في هذا المجال.
 - تطوير الأساليب والتقنيات المستخدمة لدى مكاتب محافظي الحسابات في مجال الكشف عن الإحتيال المالي.
 - العمل على وضع ضوابط وتشريعات كافية لمنع التلاعب والإحتيال في القوائم المالية من طرف الجهات المشرفة.
 - ضرورة الإهتمام بمهنة محافظ الحسابات أكثر في الجزائر وتنظيمها وتحديث القوانين الخاصة بها بصورة دورية.
 - ضرورة قيام الجامعات الجزائرية بإكساب الطالب المهارة العملية من خلال ربط الجوانب النظرية للتدقيق بالجوانب العملية، والقيام بدورات ميدانية وتكوينية لهم من أجل فهم أكثر لخبائا هذه المهنة.
 - إن عملية اكتشاف الفساد المالي تكون أصعب من اكتشاف الأخطاء، وذلك لأن الإحتيال قد تستخدم فيه مشاريع وخطط معقدة ومحكمة بشكل حذر وصمت لإخفاء الفساد المالي.

7. قائمة المراجع

- قايد نور الدين أحمد. (2015). التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية. المملكة الأردنية الهاشمية: دار الجنان للنشر.
- أبو زيد الشحنة رزق. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري). عمان - الاردن: الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع.
- الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر 2013 جامعة بسكرة، الجزائر أطروحة دكتوراه

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 04
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/عدد 08/10 14
- دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة - 2002 - 2015 باستخدام نماذج VA مجلة الباحث الإقتصادي العدد 1968
- صديقي مسعود ، و طواهر محمد التهامي . (2005). المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية . بن عكنون، الجزائر: الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الرحمن توفيق. (2006). منهج المهارات المالية والمحاسبية المتقدمة-2-. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة.
- معضلة الفساد المالي في الجزائر مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية جامعة العربي التبسي المجلد العدد الأول 354